2024/08/15

التقرير الصحفي اليومي

شهادة ضمان الجودة من هيئة اعتماد مؤسسات التعليم العالي الأردنية.

الاعتماد البريطاني ASIC لقسم اللغة الإنجليزية

شهادة ضمان الجودة من هيئة اعتماد مؤسسات التعليم العالي الأردنية لكليات الصيدلة والعلوم الطبية و الإعلام والعمارة والتصميم.

الاعتماد البريطاني ASIC للجامعة وتخصصاتها.

الاعتماد البريطاني ACPE لتخصص الصيدلة.

الاعتماد البريطاني ASIC لكلية العلوم الإدارية والمالية.

جائزة الحسن للتميز العلمي.

الاعتماد الألماني الأوروبي لقسم الكيمياء.

الاعتماد الأمريكي لتخصصات علم الحاسوب وأمن المعلومات.

الاعتماد الكندي لتخصص التسويق.

شهادة الآيزو 2015:9001

الاعتماد البريطاني لقسم ذكاء الأعمال وتحليل البيانات.

الاعتماد البريطاني لقسم هندسة البرمجيات.

	الخبر	الصفحة	الصحيفة
.1	"المركزي يكرم الفائزين بجائزة صندوق الحسين للأبحاث الاقتصادية	15	الدستور
.2	جامعة البترا تطلق برنامج ماجستير المناهج والتعليم الإلكتروني بدءًا من العام الجامعي 2024-2025		موقع صحيفة الدستور
.3	جامعة البترا تقدم النشرة التعريفية للجامعة التي تحتوي على التخصصات في مرحلة البكالوريوس والماجستير		موقع المرفأ
.4	29 دولة تشارك بمؤتمر أنظمة الاتصالات العالمي في "العلوم والتكنولوجيا"	16	الدستور
.5	جامعة الزرقاء: استحداث تخصصات جديدة في "العلوم التربوية"	4	الدستور
.6	الهندسة بين راكد ومشبع	7	الغد
.7	"هيئة الاعتماد" تقر تسكين تخصصات جامعية	15	الرأي

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام

المنسق الإعلامي
رائد أبو يعقوب

مدير العلاقات العامة والدولية
علاء الدين عربيات

إطلاق الدورة الرابعة من جوائز الصندوق

«المركزي» يكرم الفائزين بجائزة صندوق الحسين للأبحاث الاقتصادية

الشركس: سياسة البنك مع تحديات التضخم حققت استقرارًا نقديًا وماليًا

عمان @AddustourNews

رعى محافظ البنك المركزي الأردني، رئيس هيئة المديرين لصندوق الحسين للإبداع والتفوق، الدكتور عادل الشركس أمس الأربعاء حفل تكريم الفائزين بجوائز الدورة الثالثة لصندوق الحسين للأبحاث الاقتصادية، بحضور قيادات مصرفية وأكاديمية.

وقال الدكتور الشركس، أثبتت جائزة صندوق الحسين للأبحاث اختيار عناوين مثل الاقتصاد الأخضر والاقتصاد الرقمي والتكنولوجيا المالية، يأتي مواكبة للتطورات المالية والتكنولوجية،، وكما هي دائما، الأصالة والموضوعية في اختيار حقول الجائزة، والتي انبثقت عن ايماننا المطلق بأن العلم والمعرفة هما الدعائم الأساسية التي تبنى عليها الأمم، ليسهم البحث العلمي في توجيه المعرفة نحو التطور والريادة على مختلف الأصعدة، وإيجاد حلول فعالة للتحديات التي تواجه مجتمعنا.

واضاف أن اختيار الحقول في هذه الدورة لامس الموضوعات ذات الأثر الأكبر على الاقتصاد الوطني، والتي تتطلب منا فهما عميقا لمجرياتها؛ فالسياسة النقدية كانت ولا زالت تتصدر الواجهة في جميع الحوارات الاقتصادية، كنتيجة للظروف غير المسبوقة التي يواجهها الاقتصاد العالمي خلال العامين المنصرمين.

وأكد الدكتور الشركس أن السياسة النقدية للبنك المركزي الأردني، في ظل تحديات التضخم وارتفاع أسعار الفائدة، أثمرت عن تحقيق الهدف الرئيس المتمثل بالمحافظة على الاستقرار النقدي والمالي، «ولن نتوانى عن اتخاذ أي قرار من شأنه المحافظة على مكتسباتنا في هذا المجال».

وحول موضوعات الجائزة، قال إن اختيار عناوين مثل الاقتصاد الأخضر والاقتصاد الرقمي والتكنولوجيا المالية، يأتي مواكبة للتطورات المالية والتكنولوجية، ويعكس أهمية تبني مبادرات التمويل الأخضر، الذي لم يعد مجرد اتجاه حديث، بل هو التزام حقيقي نحو المحافظة على بيئتنا وتحقيق التنمية المستدامة.

وجدد التأكيد أن دعم التكنولوجيا والابتكار في القطاع المالي والمصرفي يُعد هدفاً محورياً؛ إذ أصبحت التكنولوجيا المالية ركيزة أساسية في بناء نظم مالية أكثر كفاءة ومرونة، منوها أن جميع هذه الموضوعات تشكل محورا اساسيا في رؤية التحديث الاقتصادي للمملكة 2023-2033.

وقال الدكتور الشركس إن الجائزة أسهمت في إثراء العمل البحثي في الحقل الاقتصادي، وتطوير الأفكار وتقديم التوصيات التطبيقية المبنية على أسس علمية؛ فالاقتصاد العالمي يمر بتغيرات جذرية وسريعة، تتطلب منا إمعان النظر واستشراف المستقبل بعيون واعية.

وشدد على أهمية البحث الاقتصادي في توفير المعرفة اللازمة لمواجهة هذه التحديات، وتقديم صورة أوضح للمشهد الاقتصادي وتوفير توجيه علمي لصانعي القرار الاقتصادي ليتمكنوا من الوقوف على مواطن الضعف في البنية الاقتصادية الكلية تمهيدا لإيجاد حلول عملية لها.

وأعلن الدكتور الشركس إطلاق الدورة الرابعة من جوائز الصندوق للأبحاث الاقتصادية للعام 2024، بالتعاون بين صندوق الحسين للإبداع والتفوق والبنك المركزي الأردني، والتي ستوجّه إلى مجالات السياسة النقدية، والقطاع المالي والمصرفي، والاقتصاد الأخضر، والاقتصاد الرقمي والتكنولوجيا المالية، واقتصاديات العمل، للدورة الثانية على التوالي، وذلك للمحافظة على هذه الموضوعات في طليعة العناوين الاقتصادية، والتطور المتسارع فيها، وإيماناً بأن الاستمرارية في مثل هذه المواضيع لأكثر من عام تتيح الفرصة أمام الباحثين للإبداع والابتكار في الرؤية والتحليل.

وأشاد مدير عام الصندوق، الدكتور علي ياغي، باسم اللجنة العلمية للجائزة بجميع الأعمال التي تقدمت للدورة الثالثة في حقولها الخمسة، وقال « عكست هذه الأعمال في مجملها الأصالة وعمق البحث والتحليل، علاوة على اتباع معايير وأساليب البحث العلمي في المجالات الاقتصادية».

وبين أنه تقدم لهذه الدورة 101 عملا تنوعت بين 66 بحثا و11 اطروحة دكتوراه و24 رسالة ماجستير، كان 12 عملا منها في مجال السياسة النقدية، و36 عملا في مجال القطاع المالي والمصرفي، و17 عملا في مجال الاقتصاد الأخضر، و14 عملا في مجال اقتصاديات العمل، و22 عملا في مجال الاقتصاد الرقمي والتكنولوجيا المالية.

وأشار إلى أن الجائزة استقطبت العديد من المشاركين من مختلف الجامعات والمؤسسات الأردنية، ومن خارج الأردن، حيث بلغ عدد المشاركين في الأبحاث المقدمة 139 مشاركا، منهم 47 باحثة.

عناوين الجائزة جاءت مواكبةً للتطورات المالية والتكنولوجية والتمويل الأخضر
الجائزة أسهمت بإثراء العمل البحثي الاقتصادي وتقديم توصيات تطبيقية
التكنولوجيا المالية ركيزة أساسية في بناء نظم مالية أكثر كفاءة ومرونة

وأكد الدكتور ياغي أن جميع الأبحاث المقدمة كانت متميزة وتعكس جهودًا علمية قيمة للباحثين كافة، وتناولت قضايا اقتصادية متنوعة تهم الباحثين وصناع القرار والمهتمين في قضايا الاقتصاد الوطني.

وثمن جهود رئيس وأعضاء هيئة مديري صندوق الحسين على تبنيهم جوائز الابحاث الاقتصادية ودعمهم المتواصل؛ لما لما في ذلك من دفع لهذا الحراك العلمي الجاد في مجال الأبحاث الاقتصادية والذي يعزز ويوسع قاعدة البحث العلمي ويعكس الأولويات التي تضمنتها خطة التحديث الاقتصادي.

وفي كلمة الفائزين، قالت الدكتورة عُلا بريك إن جائزة صندوق الحسين للإبداع والتفوق تعكس رؤية تضع الابتكار والإبداع في صميم تقدمنا كمجتمع، وتدعم روح التمكين والتحفيز وتدفع الشباب ليكونوا القوة المحركة لمستقبل وطننا.

وأضافت أن هذه القيم نستمدها من رؤية جلالة المغفور له الملك الحسين، الذي تحمل الجائزة اسمه، بأن الإنسان هو أداة التنمية وهدفها ونبني عليها ما استكمله جلالة الملك عبدالله الثاني بتعزيز مسيرة التنمية المستدامة وتبني مجموعة اهداف تحاكي النماذج الاقتصادية العالمية التي حققت نجاحات في مختلف المجالات.

وفازت بجائزة أفضل بحث في مجال السياسة النقدية، الباحثة أماني الرواشدة من البنك المركزي الأردني، عن بحثها بعنوان «توقعات معدل التضخم الكلي باستخدام نموذج الذاكرة الطويلة قصيرة المدى»، وجائزة أفضل رسالة ماجستير في المجال ذاته، للباحثة مروة نصار من جامعة آل البيت بعنوان «أثر أدوات السياسة النقدية على الاستثمار الاجنبي المباشر في الأردن»، فيما تم حجب جائزة أفضل أطروحة دكتوراه.

وفي مجال القطاع المالي والمصرفي، حصل على جائزة أفضل بحث مناصفة بين بحث بعنوان «أثر رأس المال الفكري على الأداء المالي للبنوك التجارية: الدور الوسيط للميزة التنافسية» للباحثين الباحثين الدكتور محمد عواد من جامعة مؤتة وعلي قطيشات من بنك القاهرة عمان، والبحث بعنوان «أثر التكنولوجيا المالية على النظام المصرفي الأردني» للدكتور مازن الباشا. وعن جائزة أفضل رسالة ماجستير، فاز الباحث حمدي السمان من الجامعة الهاشمية عن رسالته بعنوان «أثر أدوات السياسة النقدية على الاستثمار الاجنبي المباشر في الأردن»، وجائزة أفضل أطروحة دكتوراه للدكتور أحمد الجبالي، من جامعة العلوم الإسلامية الماليزية بعنوان «معوقات التمويل بالصيغ الزراعية في المصارف الإسلامية الأردنية».

وفي مجال الاقتصاد الأخضر، فاز أفضل بحث مناصفة بين البحث بعنوان «الاقتصاد البرتقالي: التعريف والقياس، حالة الاقتصاد الأردن» للدكتورة سرينا ساندري من الجامعة الألمانية الأردنية والدكتور نوح الشياب من جامعة اليرموك، والبحث بعنوان «أداء الشركات والعوامل الخضراء: هل السياسة النقدية مهمة؟ دراسة عن القطاع المالي في الأردن» للباحثين الدكتور عمر عربيات، والدكتور هاشم الشرفات من الجامعة الهاشمية، والدكتور علام حمدان من الجامعة الاهلية في البحرين.

وعن أفضل رسالة ماجستير فاز مناصفة الرساله بعنوان «إدارة سلسلة التوريد الخضراء وأداء الشركات في القطاع الصناعي الأردني: الدور الوسيط للاندماج الوظيفي، للباحث عمر المرعب من جامعة مؤتة والرسالة بعنوان « العلاقة ما بين استراتيجية الشركة وإدارة سلسلة التوريد الخضراء وتأثير هذه العلاقة على أداء الشركة»، للباحثة دانا ابو خضر من جامعة مؤتة، وتم حجب الجائزة عن أفضل أطروحة دكتوراه في مجال الاقتصاد الاخضر.

وفي مجال اقتصاديات العمل، فاز بجائزة أفضل بحث، البحث المقدم من الدكتور عبد الكريم البطاينة والدكتور ياسر همشري من جامعة البترا والدكتور أحمد جويلس من جامعة الزرقاء بعنوان «دور الاستقرار المالي في تعزيز العلاقة بين الاشتمال المالي والاستثمار في القطاع المالي الاردني». وفيما تم حجب جائزة أفضل رسالة ماجستير، كانت جائزة أفضل أطروحة دكتوراه للدكتور أحمد العزام من جامعة كيبانغسان في ماليزيا، بعنوان «تأثيرات أزمة الربيع العربي ونوع الصناعة وهيكل الملكية على الإفصاح الاجتماعي للشركات».

وفي مجال الاقتصاد الرقمي والتكنولوجيا المالية، تم حجب جائزة أفضل بحث، فيما كانت جائزة أفضل رسالة ماجستير مناصفة بين الرسالة بعنوان «أثر الاقتصاد الرقمي على النشاط الاقتصادي»، للباحثة ديمة المجالي من جامعة مؤتة، والرسالة بعنوان «أثر استخدام تقنية سلسلة الكتل على جودة القوائم المالية في البنوك التجارية الأردنية» للباحث عبد الله الدروبي من جامعة آل البيت.

وكانت جائزة أفضل أطروحة دكتوراه مناصفة بين الرسالة بعنوان «أثر الاستثمار في الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات واستخداماتها على النمو الاقتصادي في دول الشرق الاوسط وشمال افريقيا: هل الحوكمة مهمة؟» للدكتور محمد ابو الفول من جامعة سوينبورن للتكنولوجيا في استراليا، والرسالة بعنوان «أثر الذكاء الاصطناعي في الحد من مخاطر الرقابة الداخلية في البنوك التجارية الأردنية المدرجة في بورصة عمان، الدور الوسيط للحوكمة السحابية»، للدكتورة علا بريك من جامعة العلوم الاسلامية العالمية.

.1

جامعة البترا تطلق برنامج ماجستير المناهج والتعليم الإلكتروني بدءًا من العام الجامعي 2024-2025

جامعة البترا تطلق برنامج ماجستير المناهج والتعليم الإلكتروني بدءًا من العام الجامعي 2024-2025

مادبا - الدستور - احمد الحراوي

أعلنت جامعة البترا استحداث برنامج ماجستير (المناهج والتعليم الإلكتروني) وفتح باب القبول والتسجيل ابتداءً من العام الجامعي 2024/2025، وذلك بعد استكمال الجامعة جميع شروط ومتطلبات هيئة اعتماد مؤسسات التعليم العالي الأردنية.

يُضاف هذا البرنامج الجديد إلى قائمة التخصصات التي يقدمها قسم العلوم التربوية في كلية الآداب والعلوم في جامعة البترا، الذي يضم برامج بكالوريوس في تخصصات: معلم الصف، والطفولة المبكرة، والتربية الرياضية.

وقال رئيس قسم العلوم التربوية الدكتور هشام العميان إن استحداث برنامج ماجستير المناهج والتعليم الإلكتروني جاء جزءًا من جهود الجامعة في خدمة المجتمع المحلي؛ إذ يوفر للمعلمين والمعلمات في المدارس الرسمية والخاصة المحيطة بالجامعة فرصة استكمال دراساتهم العليا، وهو ما يعزز دور الجامعة بصفتها مؤسسة تعليمية رائدة"، وأضاف: "إن البرنامج يعكس التزام جامعة البترا بالابتكار والتطوير المستمر في مجال التعليم، من خلال تقديم برامج أكاديمية متميزة تلبي احتياجات المجتمع، وتواكب أحدث المستجدات العالمية".

وقال العميان: "إن أهمية برنامج ماجستير (المناهج والتعليم الإلكتروني) تنبع من دوره في تعزيز النمو المهني المستمر للمعلمين، وتلبية الرغبة الملحة لدى خريجي الجامعة في تطوير مهاراتهم التخصصية والتربوية".

ويهدف البرنامج إلى سد الفجوة في قطاع التربية والتعليم من خلال تخريج كوادر تربوية مؤهلة تواكب التقدم التكنولوجي المتسارع، ويساهم في دعم برامج التنمية المهنية للعاملين في القطاع التربوي، ويُمكّن المعلمين من تقديم حلول مبتكرة للمشكلات التربوية المتعلقة بالمناهج والتعليم الرقمي.

وأضاف الدكتور العميان: إن البرنامج يتميز بعدة جوانب فريدة تجعله متميزًا بين برامج الدراسات العليا التربوية في الجامعات الأردنية؛ إذ يشتمل على مساقات حديثة تتناول التعلم والتعليم الرقمي، وإدارة بيئات التعلم الرقمي، وتصميم وتطوير المناهج الرقمية، والتعليم المدمج، والذكاء الاصطناعي وتطبيقاته في التعليم. وتهدف هذه المساقات إلى تزويد الطلاب بأحدث المعارف والتقنيات في مجال التعليم، وهو ما يساهم في رفع جودة التعليم وتطويره.

ويفتح البرنامج آفاقًا مهنية واسعة لخريجيه تمكنهم من العمل خبراء في المناهج والتعليم الرقمي، أو مديري مشاريع تربوية، أو مطوري محتوى تعليمي رقمي، أو مصممين تعليميين. ويتيح لهم كذلك فرص التدريس في المعاهد والكليات والجامعات المتخصصة.

.2

جامعة البترا تقدم النشرة التعريفية للجامعة التي تحتوي على التخصصات في مرحلة البكالوريوس والماجستير

On **أغسطس 14, 2024**

المرفأ...تحية طيبة وبعد؛
فتهديكم جامعة البترا أطيب تحياتها؛ وترسل إليكم النشرة التعريفية للجامعة التي تحتوي على التخصصات في مرحلة البكالوريوس والماجستير وأسعارها.
علماً بأن الجامعة استحدثت تخصصات جديدة، وهي:
بكالوريوس إدارة سلاسل التوريد والعلوم اللوجستية.
بكالوريوس اللغة الإنجليزية التطبيقية.
بكالوريوس التحاليل الطبية.
ماجستير المناهج والتعليم الالكتروني.
ماجستير إدارة المشاريع الهندسية.
ماجستير الرياضيات.
ماجستير التسويق الرقمي.

للاستفسار واتساب: 0791152410

.3

29 دولة تشارك بمؤتمر أنظمة الاتصالات العالمي في «العلوم والتكنولوجيا»

الرمثا-محمد أبو طبنجة @AddustourNews

انطلقت في جامعة العلوم والتكنولوجيا، أعمال المؤتمر العالمي الخامس عشر لأنظمة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، بالتعاون مع IEEE Jordan Section، ويستقطب نخبة من الباحثين والأكاديميين من 29 دولة.

ويتضمن المؤتمر الذي يستمر ثلاثة أيام، عديدا من الأبحاث المتميزة التي تغطي أحدث الابتكارات والتطورات في مجال الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، أهمها الذكاء الاصطناعي، وعلوم البيانات، وإنترنت الأشياء، والأمن السيبراني، وشبكات الجيل الخامس.

وافتتح المؤتمر مندوبًا عن رئيس الجامعة الدكتور خالد السالم ابوطبنجة، عميد كلية تكنولوجيا الحاسوب والمعلومات ورئيس المؤتمر، الدكتور منير بني ياسين، مؤكدًا أن المؤتمر يشكل منصة رائدة لتبادل الخبرات والأفكار بين الباحثين والأكاديميين، ومشيرًا إلى دوره الحيوي في تحفيز البحث العلمي ومناقشة أحدث التطورات في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

وبين أن المؤتمر يعكس مكانة جامعة العلوم والتكنولوجيا كمركز رائد للبحث العلمي والابتكار، ويؤكد على الدور المحوري الذي تلعبه IEEE Jordan Section في دعم الأبحاث العلمية وتطويرها.

وأضاف بني ياسين، أن تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وما يتبعها من بيانات هائلة، يمكن أن تدعم الأنظمة الذكية التي من شأنها أن تسهم في مواجهة التحديات المناخية.

وشهد المؤتمر تقديم 66 ورقة بحثية تغطي أحدث الابتكارات والتطورات في مجال الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات. ومن بين هذه الأوراق، تم اختيار 41 ورقة بعد عملية تحكيم دقيقة لعرضها خلال 10 جلسات علمية متوازية.

وألقى الدكتور موسى الأخرس، رئيس IEEE فرع الأردن، كلمة تناول فيها الدعم الكبير الذي يوفره IEEE للمؤتمرات في الأردن، مشيرًا إلى الإسهامات البارزة التي تقدمها المنظمة في تعزيز البحث العلمي وتطوير تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

بدوره قدم الدكتور عامر مصلح، المتحدث الرئيسي في المؤتمر، كلمة بعنوان «Elevating Connectivity: UAVs, IoT, and 5G in Moving Cells and Remote Sensing»، تضمنت رؤى متعمقة حول التطورات الجديدة في مجال الاتصالات، مسلطًا الضوء على دور الطائرات بدون طيار وإنترنت الأشياء في تعزيز الاتصال وتطوير خدمات الاستشعار عن بعد.

.4

جامعة الزرقاء: استحداث تخصصات جديدة في "العلوم التربوية"

الزرقاء- أعلنت جامعة الزرقاء عن استحداث تخصصات وبرامج جديدة في كلية العلوم التربوية بعد موافقة مجلس التعليم العالي، إذ تشمل هذه البرامج الجديدة: برنامج ماجستير في القيادة التربوية، والمناهج والتعليم الإلكتروني، والتربية الرياضية.

وأوضح عميد كلية العلوم التربوية الدكتور رضا المواضية، أن برامج الماجستير الجديدة تعد من بين البرامج الرائدة في الجامعة، حيث تقبل خريجي كليات العلوم التربوية، مثل معلم الصف، رياض الأطفال، الإرشاد والصحة النفسية، التربية الخاصة، إضافة إلى الحاصلين على دبلوم عالي في التربية، والبكالوريوس في أي من فروع المعرفة.

وأكد المواضية ان هذه البرامج تتميز بمرونتها وكفاءتها العالية، حيث تتكون من (33) ساعة معتمدة تدرس على مدار يومي الجمعة والسبت، وتفتح أبوابها للطلبة للالتحاق بمختلف القطاعات كالمؤسسات التعليمية الحكومية والخاصة، وزارة التربية والتعليم، المنظمات الإنسانية والتعليمية، وكليات المجتمع والجامعات.

أما برنامج بكالوريوس التربية الرياضية، فيعتبر من البرامج المتميزة التي تلبي احتياجات سوق العمل، حيث يقبل الطلبة الحاصلين على معدل 60 ٪ فما فوق في امتحان الثانوية العامة، بالإضافة إلى الطلبة المجسرين الذين يجتازون امتحان الشامل لخريجي كليات المجتمع في تخصصات الرياضة.

ويتطلب البرنامج إتمام (132) ساعة معتمدة، ويتيح للخريجين العمل في مجالات متنوعة مثل: المدارس الحكومية والخاصة، وزارة الشباب، الأندية الرياضية، مراكز اللياقة البدنية، كليات المجتمع، والفنادق.

وأشار الدكتور المواضية إلى أن الجامعة تسعى عبر هذه المبادرات الأكاديمية الجديدة لتعزيز دورها في تأهيل كوادر تعليمية ورياضية قادرة على تلبية متطلبات السوق والمساهمة الفعالة في تطوير المجتمع.-(بترا)

.5

الهندسة بين راكد ومشبع

د. خالد ارخيص الطراونة
opinions@alghad.jo

في ظل الواقع الذي نشهده والذي يخص دراسة التخصصات الهندسية وفرص العمل للخريجين، وبناء على النشرة الإرشادية لنقابة المهندسين الأردنيين لسنة 2024 فإن ذلك ينذر بمستقبل مبهم لواقع دراسة الهندسة لأغلب الطلبة الراغبين بدراستها. فالأرقام التي تشير لها النقابة من منتسبين حوالي 198.000 بنسبة تصل مهندس لكل 41 مواطنا أردنيا وهي من النسب العالمية الكبيرة على مستوى العالم نسبة الى عدد السكان، فإن أسباب ذلك متعددة وما وصلنا له مرتبط بأبعاد داخلية وخارجية وتنظيمية وإجرائية متعددة.

بداية مفهوم راكد ومشبع في الهندسة بشكل عام مفهوم غير علمي وغير مبني على أسس صحيحة مرتبطة بطبيعة التخصص والتنوع فيه وما يملك الخريج من مهارات قد تؤهله لسوق العمل بعيدا عن درجة الركود أو الإشباع في التخصص، والأمثلة كثيرة ومن الصعب سردها في هذا المقال الشمولي، فما هو راكد سيصبح متحركا وما هو مشبع الآن سيصبح غير مشبع إذا كان هناك تخطيط إستراتيجي مبني على ما نملك وما سنخطط له في المستقبل، فربط مفهوم راكد ومشبع أتت من مفهومنا المرتبط بأعداد الخريجين دون الأخذ بعين الاعتبار المستقبل الواعد لكل تخصص وحاجة السوق المحلي والإقليمي والعالمي، بحيث أصبحت هذه المفاهيم منفرة للطالب وللهندسة ككل، وأصبح الطلبة ينتقلون إلى تخصصات أخرى والتي ستكون أيضا بعد عدة سنوات (راكدة ومشبعة) إذا بقينا نتبع نفس السياسات والمنهجيات في سياسة القبول الموحد، لذا باعتقادي أن الركود موجود في عملية تنظيم القطاع التعليمي الهندسي العام والذي يعد من أعمدة تقدم الدول والمجتمعات، وكما سأوضح في النقاط التالية الأسباب التي أوصلتنا إلى ما نحن عليه.

1. غياب المشاريع الهندسية الكبرى على مستوى الدولة والقطاع الخاص لاستيعاب أعداد أكثر من الخريجين وتراجع التعيينات في مؤسسات الدولة او القطاع الخاص مما أدى إلى زيادة نسبة البطالة في صفوف المهندسين الخريجين.

2. تراجع أعداد المهندسين العاملين في دول الخليج نتيجة للطفرة التي حصلت في هذه الدول واعتمادهم على خريجيهم أو تشغيلهم لعمالة بأقل أجر من دول منافسة أخرى.

3. سياسات القبول الموحد وربط القبول بالمعدل دون الرجوع إلى سوق العمل والحاجة إلى التخصصات المطلوبة، وهذا ينعكس سلبا كمّا ونوعا على مهنة الهندسة والخريجين.

4. غياب دور نقابة المهندسين في سياسات القبول الموحد بما يخص أعداد المقبولين أو في سياسات هيئة الاعتماد وإن كان من دور فهو خجول جدا لا يرقى إلى حجم المشكلة.

5. التوسع الأفقي في السماح بفتح تخصصات مكررة في أغلب الجامعات الحكومية والسماح أيضا بفتحها في الجامعات الخاصة مما زاد أعداد الخريجين بشكل مذهل في العقدين الأخيرين وهذه التخصصات متشابهة أيضا في الخطط الدراسية من حيث النوع والشكل في اغلبها، فعلى سبيل المثال تخصص الهندسة المدنية موجود في 30 جامعة حكومية وخاصة ويصل عدد الطلبة في هذا التخصص الآن على مقاعد الدراسة حوالي 5898 طالبا وطالبة موزعين على كافة الجامعات بالاضافة إلى أعداد أخرى لا تعلم عنهم النقابة خارج الأردن. فهل نحن بحاجة إلى هذه الأعداد في السوق المحلي؟ وهل سياسة التوسع في هذا البرنامج أو البرامج الأخرى كانت مدروسة على أسس علمية صحيحة؟ الجواب بالتأكيد لا، لأن فتح التخصصات أغلبه مرتبط بحاجة غير حقيقية لسوق العمل وقبول طلبة بأعداد كبيرة في الجامعات بعيدا عن النوعية وعن المستقبل الوظيفي للخريجين. ومثال تخصص الهندسة المدنية ينطبق على أغلب التخصصات الهندسية الأخرى مع استثناء لتخصص هندسة التعدين الذي يتواجد في جامعتين فقط (الطفيلة التقنية وجامعة الحسين بن طلال) وهو من التخصصات المطلوبة للسوق الخليجي والسعودية الآن وحتى مستقبلا في الأردن نظرا للتوسع الذي تنوي الحكومة به في قطاع الاستثمارات التعدينية، وأجزم أنه لن يكون راكدا مستقبلا.

6. ما زلنا لا نعطي المهارات الأساسية المطلوبة من لغات ومهارات حاسوبية ومهارات التواصل المتخصصة وإعداد الطالب وبما يتناسب مع التحدي القادم في التخصصات الهندسية وسوق العمل.

7. ضعف التشبيك بين القطاع الحكومي والخاص ومؤسسات التعليم العالي ونقابة المهندسين وفقدان البوصلة بين هذه القطاعات حيث لا يتم حصر ما هي التخصصات المطلوبة وربطها بالأعداد المسموحة بها لقبولها في الجامعات الحكومية والخاصة أيضا، بحيث يكون التنافس على عدد معين لكل تخصص هندسي محدد حسب درجة الإشباع أو الركود إذا "سلّمنا" بمفهوم الركود والإشباع، وأنا شخصيا لست معه، لا أن يبقى "الحبل على الغارب" كما هو حاصل الآن. وهذا الأمر متبع في كافة دول العالم، فمعدل القبول مهم ولكنه ليس الأهم.

8. غياب دور الشركات والمؤسسات الخاصة العاملة في القطاع الهندسي عن أي تنسيق مع مؤسسات التعليم العالي مع استثناء لبعض الجامعات مثل الجامعة الألمانية الأردنية (ولها تنسيق دولي مع ألمانيا) وجامعة الحسين التقنية وجامعة الأميرة سمية ونادرا الجامعات الحكومية. بحيث لا نرى علاقات تشاركية فعلية بتبني طلبة الهندسة واستيعاب المبدعين منهم قبل تخرجهم ليكونوا جزءا من هذه الشركات في المستقبل سواء من حيث التدريب أو التشغيل.

إذا ما الحل؟ ليس الحل بإعلان المشكلة وتعميم مفهوم الركود والإشباع من قبل المعنيين، فلا يمكن حل هذا الوضع إلا بإعادة النظر في الإستراتيجيات المرتبطة بالتعليم العالي والموارد البشرية وبقرارات جريئة تكون فيها أطراف المعادلة من مؤسسات التعليم العالي (وزارة التعليم العالي والبحث العلمي ومؤسسة هيئة الاعتماد وضبط الجودة ومجالس الأمناء في الجامعات الحكومية والخاصة ورؤساء الجامعات وكافة مجالس الحوكمة فيها ونقابة المهندسين والقطاع الهندسي الخاص)، بحيث تنعكس هذه القرارات على كل ما نعاني منه من حيث أعداد المقبولين وربطه بحاجة سوق العمل المحلي أولاً والإقليمي ثانيا والعالمي أيضا، وبما يتناسب مع الواقع والنظرة المستقبلية للقطاع الهندسي التعليمي بشكل عام والفرص المستقبلية في ظل اجتياح التكنولوجيا في كافة مفاصل حياتنا. ويقع باعتقادي الدور الأكبر على نقابة المهندسين صاحبة الولاية على تنظيم مهنة الهندسة في الوطن ليس للمنتسبين لها فقط، بل لتدخل على تنظيم أعداد المهندسين قبل ذلك من خلال المشاركة في صنع واتخاذ القرار في كل ما ذكرت، ولا بد من وضع حلول منطقية من قبل نقابة المهندسين لأصحاب القرار، لا أن يكون الدور الرئيسي في إصدار نشرية سنوية للأعداد وطبيعة التخصص هل هو مشبع أم راكد.

وأخيراً مستقبل الشعوب هو التعليم وطلابنا أمانة وطنية في أعناقنا لبناء وطن قوي معتمدا على موارده البشرية وخاصة المهندسين منهم.

@opinions

.6

«هيئة الاعتماد» تقر تسكين تخصصات جامعية

عمان - بترا

أقر مجلس هيئة اعتماد مؤسسات التعليم العالي وضمان جودتها، تسكين مؤهل بكالوريوس التربية البدنية، وعلوم الحركة والتدريب الرياضي، في الإطار الوطني الأردني للمؤهلات في الجامعة الأردنية.

كما أقر المجلس، تسكين مؤهل بكالوريوس الرياضيات والفيزياء وطب الأسنان، في الإطار الوطني الأردني للمؤهلات في جامعة العلوم والتكنولوجيا الأردنية.

ووافق المجلس، على تسكين مؤهل بكالوريوس الترجمة واللغة الإنجليزية وآدابها، وماجستير اللغويات في الإطار الوطني الأردني للمؤهلات في جامعة الزرقاء.

وأقر المجلس أيضا تسكين مؤهل بكالوريوس اللغة العربية وآدابها في جامعة جرش، وبكالوريوس وماجستير اللغة العربية وآدابها في جامعة البترا، والوسائط الرقمية وتصميم الجرافيك والتصميم الداخلي والصيدلة في جامعة العلوم التطبيقية الخاصة، وبكالوريوس العلوم الطبية المخبرية في جامعة عمان الأهلية، في الإطار الوطني الأردني للمؤهلات.

ووافق المجلس، على استمرارية الاعتماد الخاص للتخصصات بكالوريوس علم البيانات في الجامعة الأردنية، وبكالوريوس وماجستير العلوم السياسية والإنتاج النباتي، وبكالوريوس الإنتاج الحيواني والوقاية والمكافحة المتكاملة والتكنولوجيا المالية وإدارة المخاطر والعلوم المالية والمصرفية في جامعة مؤتة.

وأقر المجلس الموافقة على الاعتماد الخاص الأولي لتخصص بكالوريوس إدارة الابتكار والريادة في الجامعة الألمانية الأردنية، والقراءات القرانية والتفسير في جامعة العلوم التطبيقية، والشريعة والدراسات الإسلامية في جامعة جدارا، وماجستير المناهج والتعليم الإلكتروني، والقيادة التربوية في جامعة الزرقاء الخاصة، وبكالوريوس التربية المهنية والسلامة العامة في جامعة جرش، وكيمياء في جامعة عجلون الوطنية، والتصميم الداخلي في جامعة عجلون الوطنية، وهندسة الأنظمة الذكية في جامعة فيلادلفيا.

ووافق المجلس، على استمرارية الاعتماد الخاص للتخصصات بكالوريوس الفقه وأصوله في جامعة العلوم التطبيقية، وبكالوريوس معلم صف، ودبلوم عالي، والتربية في جامعة الزرقاء، وبكالوريوس الإرشاد والتسويق الزراعي، وتغذية الإنسان والحميات في جامعة عجلون الوطنية، ودبلوم متوسط فن إنتاج وترميم الفسيفساء في معهد فن الفسيفساء والترميم في مادبا، والعلوم الجمركية والضريبية في جامعة البلقاء التطبيقية/ كلية عمان الجامعية، والفقه الحنفي في جامعة العلوم الإسلامية العالمية.

وكما وافق المجلس على الاعتماد الخاص للتخصصات بكالوريوس الإنتاج النباتي- الزراعة الذكية والمستدامة في جامعة عجلون الوطنية، وماجستير تسويق رقمي في جامعة الزرقاء، واستمرارية الاعتماد العام لمعهد فن الفسيفساء والترميم في مادبا، والاعتماد الخاص لمسار الدبلوم المتوسط، والقراءات والدراسات القرآنية في جامعة العلوم الإسلامية العالمية.

.7